REGIONAL DISARM.

ALGERIA

الدورة السادسة والأربعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مداخلة

السيد محمد بلعورة

وزير مستشار

أمام اللجنة الأولى

حول النقاش الموضوعي

نزع السلاح الجهوي

نيويورك، 22 أكتوبر 2009

السيد الرئيس،

يتشرف الوفد الجزائري، ككل سنة، بتقديم مشروع القرار المعنون: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" تحت البند 101 من جدول الأعمال، أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة.

يؤكد المتبنون من خلال هذا المشروع السنوي على إلتزامهم بالعمل على جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار، مساهمة منهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترقيتهما. كما يعبرون عن الإرادة الجماعية لكل البلدان المتبنية لمشروع القرار سواء كانت مطلة على المتوسط أو غيرها، العمل على ترقية مبادئ الحوار والتضامن والشراكة والتعاون في هذه المنطقة.

إن مشروع هذه السنة يعد من حيث المحتوى إعادة للقرار الذي اعتمد خلال الدورة 63 تحت نفس البند من جدول الأعمال، مع التكييفات التقنية الضرورية. كما تمت إضافة فقرة دباجية، للترحيب بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الإفريقية (معاهدة بلندبا) ، والتي هي بمثابة مساهمة في تعزيز الأمن والسلم على الصعيدين الجهوي والدولي.

وإذ يشير مشروع القرار الى العلاقة الوطيدة بين الأمن في الفضاء المتوسطي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي والسلام والأمن الدوليين بصورة عامة، فهو يشيد بالمبادرات وبالجهود المبذولة لحل المشاكل القائمة في المنطقة وإزالة أسباب التوتر، كما ينوه بالوعي المتنامي لدى الدول المتوسطية بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون بينها على شتى الأصعدة.

يدعو مشروع القرار دول المنطقة، التي لم تفعل بعد، الى الإنضمام لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الإنتشار النووي، المتفاوض عليها في الإطار متعدد الأطراف، ويشجعها على توخي إجراءات تعزيز الثقة فيما بينها، والصراحة والشفافية.

كما أن دول المنطقة مدعوة من خلال مشروع القرار الى تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله آخذين في الإعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مكافحة الجريمة العابرة للحدود والإتجار بالمخدرات، والنقل غير المشروع للأسلحة، لما يمثله ذلك من تهديد لأمن المنطقة واستقرارها، ومن تأثير سلبي بالضرورة على التنمية الإقتصادية والإجتماعية لشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أخيرا وعلى غرار الدورات السابقة فإن المتبنين واثقون من الدعم الذي سوف يحظى به مشروع القرار هذه السنة من قبل أعضاء الجمعية العامة.